

مشاركة أهالي مدينة المشخاب في الحياة النيابية في العراق

١٩٣٩ – ١٩٥٨

الاستاذ الدكتور

جاسب عبدالحسين صيهود الخفاجي

الباحث

زيدان محسن زبر

جامعة الكوفة - كلية الآداب

ملخص البحث

لم يغب التمثيل النيابي لمدينة المشخاب في المجلس النيابي طوال مدة الحكم الملكي بأجمعه وفي المدة الزمنية المخصصة للبحث مثلت مدينة المشخاب من الدورة الانتخابية التاسعة وحتى الدورة الانتخابية السادسة عشر ، بمعدل نائبين لكل دورة ، واحتكرت مدينة المشخاب التمثيل النيابي لقضاء ابي صخير وخاصة بعد أن جعل من القضاء دائرة انتخابية مستقلة بدءاً من الدورة الانتخابية الحادية عشر ، وقد تركّز هذا التمثيل في كل من النائب السيد عبد المهدي السيد نور الياسري والنائب عبد العباس المزهر الفرعون ، لقربهما من نوري السعيد وانتمائهما لحزبه ، وبسبب هذا القرب و الانتماء فقد فاز النائبان المذكوران في بعض الدورات الانتخابية بالتزكية ، وأطلق اهالي مدينة المشخاب على كل واحد منهما (النائب السعيد المزمّن) ، أما مجلس الاعيان فقد مثل هذه المدينة فيه وللمدة ١٩٣٩-١٩٥٨ كل من العين السيد علوان الياسري الذي عين عيّناً في ١٩٣٩ ولم تطل فترة عضويته فيه بسبب مساندته لحركة مائس ١٩٤١ ، والعين الشيخ عبد الواحد الحاج سكر الذي عين عيّناً سنة ١٩٥٤ ولم تستمر عضويته فيه سوى سنتين تقريباً بسبب وفاته سنة ١٩٥٦.

المقدمة

مدينة المشخاب من مدن العراق الصغيرة ، التي حظيت بموقع جغرافي متميز ، حباها الله بأراضٍ خصبة ووفرة مياه ، الامر الذي جعلها من أشهر مناطق العراق بإنتاج

الرز ، إلا أن صغر مساحة هذه المدينة لم يمنعها من أن تترك لها بصمة واضحة في تاريخ العراق المعاصر، بما أسهمت به من دور من خلال مساهمتها في الاحداث السياسية الداخلية في مدة الحكم الملكي ، ممثلة بزعاماتها العشائرية التي منحت المدينة شهرة واسعة امتدت لتشمل العراق بأكمله.

ومثلت بداية البحث سنة ١٩٣٩ على اعتبار انها تمثل بداية مرحلة تاريخية جديدة اختلفت في سماتها وخصائصها عما قبلها ، فهي تمثل وفاة الملك غازي والبودار الاولى لدخول العراق معترك الحرب العالمية الثانية وانفتاحه على دول الحلفاء وما نتج عنه من تداعيات كان أبرزها حركة مايس ١٩٤١، وما أعقبها من موجة تغيير، ومثلت النهاية انتهاء العهد الملكي وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد أسهمت هذه المدينة في الحياة النيابية في العراق بدءاً من انتخابات المجلس التأسيسي العراقي وانتهاءً بأخر دورة انتخابية في مدة الحكم الملكي (الدورة الانتخابية السادسة عشر) ، وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مساهمة أبناء هذه المدينة في الحياة النيابية للمدة ١٩٣٩-١٩٥٨ ، مع تسليط الضوء أيضاً على أهم مداخلات النواب الذين مثلوا هذه المدينة في مجلسي النواب و الاعيان مع الاشارة إلى الظروف التي رافقت ترشيحهم وانتخابهم .

أشار الملك فيصل في حفل تنصيبه يوم (٢٣ آب ١٩٢١)، " الا ان أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي"(١)، في بادرة جديدة تؤثر بوضوح دخول البلاد مرحلة تاريخية جديدة، قوامها التمثيل النيابي(٢)، وعندما جمع المجلس التأسيسي حددت صلاحياته بثلاثة أمور، البت بالمعاهدة العراقية - البريطانية وتديق لائحة القانون الأساسي وسن قانون الانتخابات، الذي صادق عليه أعضاء المجلس في (٢ آب ١٩٢٤)(٣)، ونشر في (٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤)، ليتم بموجبه انتخاب أول مجلس نيابي عراقي في حزيران ١٩٢٥(٤).

حدد هذا القانون الكيفية التي تتم فيها الانتخابات، وهي على مرحلتين والتي لم تكن جديدة على الساحة العراقية لأنها هي ذاتها التي سار عليها قانون الانتخاب العثماني (٥)، وحددت حصة كل لواء من النواب بمقدار عدد الذكور المؤهلين لانتخاب المنتخبين الثانويين بنائب واحد لكل عشرين الفا من الذكور (٦)، وحدد اليوم

الأول من شهر تشرين الثاني في كل عام كموعداً لبدء الاجتماع الاعتيادي للمجلس النيابي (٧).

اجتمع المجلس النيابي ثماني دورات انتخابية (١٦ تموز ١٩٢٥ - ٢٢ شباط ١٩٣٩) (٨) ، شارك أبناء المشخاب في جميع هذه الدورات الانتخابية بوصفهم ممثلين عن لواء الديوانية، وقد شغل المقعد النيابي من أبناء المشخاب في هذه المدة خمسة شخصيات، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك (٩).

الفترة الانتخابية	عدد نواب لواء الديوانية	ممثلو لواء الديوانية من المشخاب
الأولى	٩	السيد علوان الياسري
الثانية	٩	السيد علوان الياسري
الثالثة	٩	السيد علوان الياسري
الرابعة	٩	الشيخ عبد الواحد الحاج سكر
الخامسة	٩	الشيخ داخل الشعلان
السادسة	١٢ (١٠)	١ - الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ٢ - فريق مزهر الفرعون
السابعة	١٢	١ - الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ٢ - تكليف الميدر الفرعون
الثامنة	١٢	١ - الشيخ داخل الشعلان ٢ - تكليف الميدر الفرعون

استصدرت حكومة نوري السعيد الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩-١٩ شباط ١٩٤٠) إرادة ملكية في ٢٢ شباط ١٩٣٩، بحل المجلس النيابي وانتهاء دورته الثامنة (١٠)، لان حكومة السعيد تمتلك أقلية داخل هذا المجلس مع كتلة معارضة قوية، مما يعرقل سير قراراتها ويهدد بقاءها في دست الحكم ، الا انها اعلنت إن سبب الحل هو "الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطتين التشريعية و التنفيذية " وأن " الوزارة غير شاعرة بهذا التأزر بينها وبين المجلس النيابي الحاضر" (١١) ، وصدرت أوامر وزارة الداخلية في (١٨ آذار ١٩٣٩) ببدء الانتخابات للدورة التاسعة (١٢)، التي أشرف عليها ناجي شوكت وكيل رئيس الوزراء ليضمن من خلالها الحصول على الأغلبية في المجلس النيابي (١٣). مثل لواء الديوانية في هذه الدورة الانتخابية ثلاثة عشر نائباً، ثلاثة منهم من أبناء مدينة المشخاب، (السيد علوان الياسري - عبد الواحد الحاج سكر - داخل الشعلان) (١٤)، فقدم الشيخ عبد الواحد الحاج سكر استقالته من المجلس فاستبدل

ب(فريق مزهر الفرعون) وصدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٤٢) بجعل السيد علوان الياسري عيناً في مجلس الأعيان بدلاً عن المرحوم السيد محمد علي القزويني ، فاستبدل ب(صلاح الموح)(١٥)، وبذلك مثل مدينة المشخاب في هذه الدورة الانتخابية نائبان (فريق مزهر الفرعون وداخل الشعلان).

دعا فريق مزهر الفرعون إلى تغيير نظام دعاوي العشائر، لأنه مما "جاءت به حكومة الاحتلال وقت الحرب وسنته لأغراض حربية"(١٦)، مستغرباً من بقاءه حتى الآن على الرغم من "تبدل الوزارات ... والقوانين التي جاءت بها الوزارات من وقت لآخر تعدلت وتبدلت بأحسن منها"(١٧)، وطالب الحكومة سواء في داخل المجلس أو خارجه بالاهتمام بالنكارات (١٨)، لأنها "أخذت نهر الفرات وطوحت به من الأعلى إلى الأسفل"(١٩)، معتبراً ان سد الحكومة لبعض الأنهار لا تفي بالغرض لأنها ستظهر في أنهر أخرى (٢٠)، وفي المداخلة نفسها أتنقد الحكومة، لان وزارة المعارف فيها سنت "نظاماً وضعت فيه رسماً او ما نسميه ضريبة على التلاميذ الذين يدخلون المدارس، وهذا لم نسمع به في الماضي وإنما لم نسمع اية حكومة من الحكومات تبني وتشاري في العلم"(٢١)، مقترحاً تحصيل هذه المبالغ من "مديرية الزراعة التي لم تفد البلاد فائدة محسوسة"(٢٢).

أمتدح النائب فريق المزهر وزارة الخارجية لانها "قامت وتقوم بأعمال من شأنها رفع مستوى هذا الوطن العزيز"(٢٣)، ولكنه وفي المداخلة نفسها رآها "مقصرة في بعض الجوانب نحو قضية فلسطين"(٢٤)، معاتباً الحكومة البريطانية لأنها "تتمسك بوعد بلفور الذي أعطاه إلى الدكتور وايزمن ... ولكن لماذا لا تتمسك بمواعيدها التي أعطاهها مكماهون إلى المغفور له جلالة الملك حسين وإلى العرب عامة وكان من ضمن هذه المواعيد قضية فلسطين"(٢٥)، وامتدح ايضاً الوزارة الكيلانية الثالثة على منهاجها الذي تضمن اهتماماً واضحاً بالقضايا العربية " وانا كأحد النواب أقول انه جاء مطمئناً ... لأنه جاء بكلمات كنا نتمنى أن نسمع مثلها والان سمعناها ... بأن الحكومة ستسعى لرفع الحيف عن الأقطار العربية، نؤكد قولنا بأن هذا هو الأساس الذي يرمي اليه العراق من أقصاه إلى أقصاه"(٢٦).

وتطرق النائب فريق المزهري عند مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠ إلى موضوعين مهمين وهما النقل والري، ففيما يخص النقل رأى النائب انه لا يشارك زملاءه النواب بقولهم " اننا نريد من الوزارة أن تقوم دفعة واحدة بتعبيد الطرق وتبليطها حتى تكون كل طرق العراق صالحة للاستعمال صيفاً وشتاءً اذ ان الوزارة تتطلب اموالاً كثيرة"(٢٧)، وانما هو يرى " حتى يكون العمل ولو في كل سنة عشرة كيلو مترات ليكون جدياً وصحيحاً وفيه الكفاية"(٢٨)، على أن تكون مراقبة الوزارة على العمل جدية، لانه يرى ان الأيدي التي كانت تتناول العمل لم تكن صالحة (٢٩)، أما فيما يخص الري فكان رأيه " ان الري عندنا في أكثر مناطق العراق غير منتظم وهذا لا نعاتب فيه الوزارة الحاضرة، بل نعاتب الوزارات المتعاقبة منذ أن تشكلت الحكومة العراقية حتى الان"(٣٠).

ولما عرض قانون المعارف لسنة ١٩٤٠ أمام مجلس النواب، طالب النائب فريق المزهري بعدم حصر مجانية التعليم بالمرحلة الابتدائية "إن الحكومة لها الحق أن تجعل التعليم اجبارياً وهذا هو الذي كنا نطالب به الوزارات المتعاقبة ... الا إن المادة السابقة تقول التعليم الابتدائي مجاناً والصحيح ان يكون التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً ... فالذي أرجوه من وزارة المعارف أن تضيف كلمة والتعليم الثانوي"(٣١).

ولدى مناقشة ميزانية الأوقاف العامة، أنتقد النائب فريق المزهري مديرية الأوقاف على "رسم يؤخذ من الجنائز أثناء دفنها في مقبرتي النجف وكربلاء خلاف عموم مقابر العراق، وهذا الرسم هو غير الرسم الاعتيادي"(٣٢)، وأكد على هذا الموضوع مرة أخرى "كنت قد عرضت على المجلس العالي، ان في مقبرة النجف تؤخذ رسوم من قبل الأوقاف وتؤخذ رسوم أيضاً من قبل دائرة الصحة على الجنائز العراقية فيكون قد أخذ رسماً على كل جنازة"(٣٣)، مطالباً رئيس الوزراء بالايفاء بوعوده " وفخامته كان قد وعدني في السنة الماضية بأن يرفع هذا الرسم وعهدي به انه لا يعد بشيء إلا وينفذه"(٣٤)، ولكن يبدو إن شيئاً من هذا لم يتحقق، مما دفع النائب داخل الشعلان إلى طرح الموضوع نفسه " في قضاء النجف تؤخذ رسوم على الأموات ... فإذا كانت هذه الرسوم مشروعة يجب أن تؤخذ في جميع الأماكن وإذا كانت غير مشروعة لماذا تؤخذ في النجف فقط"(٣٥).

ركز النائب فريق المزهري على ضرورة اهتمام ساسة البلاد بنقل العراق إلى مرتبة أعلى مستغلين ظروف الحرب العالمية، وأن لا يقتصر تفكيرهم على المحافظة على موقع البلاد الحالي "يجب علينا أن نفكر بأننا نخرج ظافرين وليس فقط نحافظ على وضعنا الحالي، لأن المحافظة على وضعنا بهذا الشكل هو تحصيل حاصل ... أنا أريد أن أقول كلمة هنا، هل منكم من يجهل بأن سيعقب الحرب مؤتمر للصالح" (٣٦)، كما أكد على هذا الموضوع مرة أخرى "أيها السادة، وقفت مثل هذا الموقف أمام حضراتكم في هذه القاعة قبل بضعة أشهر وتكلمت عن شيء أعتقد انكم تتذكرونه ... نسأل الهيئة الوزارية المحترمة ماذا سيكون مصيرنا بعد الحرب، وهل وفاؤنا بالمعاهدة يكفينا ويكون لنا مرجعاً نرتكز عليه في المستقبل وإنني أرجو من فخامة رئيس الوزراء ومن الهيئة الوزارية أن تصرح لنا عما طلبته وسألته" (٣٧).

وطالب النائب فريق المزهري بإصلاح وزارة الشؤون الاجتماعية، سواء كان من جهة الصحة أو من جهة النفوس، منتقداً مديرية النفوس العامة وخاصة فيما يتعلق بتسجيل النفوس، معتبراً أن موظفي الإدارة في الاقضية والنواحي لم يتمكنوا من ضبط تسجيل النفوس "نجد الآن في دفاتر النفوس أشياء حقيقية يخجل الإنسان من ذكرها مثلاً نجد الاب مسجلة ولادته ١٩١٠ والابن مسجلة ولادته في سنة ١٩٠٧، ومن هذا القبيل توجد أشياء كثيرة في سجلات النفوس" (٣٨)، أما فيما يخص الصحة فقد طالب بإنشاء مستشفيات سيارة لأن "أكثرية العراقيين هم ساكنون خارج المدن وانه من الصعب على المريض الذي يبعد محل سكناه عن الناحية أو القضاء ساعتين أو ثلاثة، خاصة إذا كان المحل وعرأ وغير معبد للمجيء للمداواة" (٣٩)، معترضاً على طلب النائب زامل المناع بجلب أطباء من الخارج "لأننا جربنا أيها السادة والتجربة تكفي واطباؤنا في العراق لا يقلون علماً وتجربة عن أطباء سوريا ومصر أو غيرهم" (٤٠).

إن استغلال شركات النفط العاملة في العراق للمستهلك العراقي، دفع النائب فريق المزهري لتبنيه الحكومة إلى تلك الممارسات وبيعها للنفط في السوق السوداء "النفط الاسود يباع الغالون الواحد منه في العراق في (٨) فلوس ... انني كلما أردت النفط من الشركة بالسعر المعلوم هي لا ترضى أن تبيعه بل تريده (الغلن) في تسعة عشر فلساً، أنا لا ادري هل بلغ التلاعب عند الباعة حتى وصل إلى الشركات التي أسعارها ثابتة ...

النفط الذي فيه حياة الزراعة ونحن نحتاج إلى النفط أكثر من غيره" (٤١)، كما انه أنتقد مديرية الزراعة، مطالباً إياها أن لا تقصر في العمل المطلوب منها وهذه هي الفائدة المرجوة منها " إذا أردنا محاسبتها عن الأعمال التي جاءت بها إلى البلاد وإفادتها، فنقول هل إنها زرعت البنجر وأغنت البلاد عن جلبه، وهل زرعت القهوة وأغنت البلاد عن جلبها، لم نر من ذلك شيئاً بينما البلاد تصرف في السنة ملايين من الدنانير لهذه المنتوجات والمنتوجات الأخرى التي تأتي بها من أوروبا وإفريقيا وأمريكا" (٤٢).

ساند النائب فريق المزهري شريحة المتقاعدين عند مناقشة التعديل الثاني لقانون غلاء المعيشة للمتقاعدين قائلاً "جاءت الحكومة في السنة الماضية بلائحة سمّتها لائحة قانون مخصصات غلاء المعيشة ولكن الزيادة كانت قليلة ... الموظف مظلوم ومغدور فعليه أرجو من الهيئة الوزارية أو من معالي وزير المالية أن يلتفت إلى هذا الحيف ويرفعه عن هذه الأسرة التي لها علينا حقوق وواجبات، أما ما جاء في هذا القانون فاني أشارك الإخوان فيما تفضلوا به، وأرجو من معالي وزير المالية أن يجيب طلبهم وأن ... يرفع الحيف عن هؤلاء الموظفين البؤساء" (٤٣).

أعترض النائب داخل الشعلان بقوة على قانون ضريبة الدخل الإضافية التي جاءت بها الحكومة معتبراً إن هذه الضريبة "ثقيلة فالحكومة تضع الضرائب على الأمة بدون ضرورة ماسة لوضعها" (٤٤)، معتبراً ان الأسباب الموجبة التي وضعتها الحكومة بأن "غلاء الحبوب وزيادة اقيامها من واحد إلى أربعة هو ما دعا الحكومة بأن تتقدم وتضع هذه الضريبة" (٤٥)، "أوهى من بيت العنكبوت" (٤٦)، معتبراً إن هذه الزيادة في قيمة الحبوب، إذا ما قورنت مع حاجات المعيشة وبقية أسعار الحاجات الأخرى إضافة إلى التكاليف الزراعية، يظهر أن غلاء الحبوب لا شيء بالنسبة لما ذكر (٤٧).

وفي هذه الدورة الانتخابية طالب تقرير موقع من (ثلاثة وثلاثين) نائباً، من الحكومة العراقية الانضمام إلى ميثاق الاطلنطي، ليضمن للعراق مكانه اللائق عند مذكرات الصلح، وطالبوا الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للانضمام اليه ، لأن مصلحة البلاد والشعوب العربية تستلزم ذلك، وكان من المطالبين والموقعين على هذا التقرير النائب فريق المزهري الفرعون، فقرر المجلس إحالته إلى الحكومة للنظر فيه (٤٨).

بعد أن أكمل المجلس النيابي دورته (٤٩)، صدرت إرادة ملكية تقضي بحل المجلس النيابي في (٩ حزيران ١٩٤٣)، وأعطى وزير الداخلية صالح جبر تعليماته إلى متصرفي الألوية كافة بالشروع بالانتخابات العامة للمجلس الجديد، وتعاون مع رئيس الوزراء نوري السعيد في إعداد قوائم المرشحين لكنهما فوجئا بوجود قائمة مستقلة أعدها الوصي، ضمت أسماء من الشخصيات المعارضة لوزارة نوري السعيد ولشخص صالح جبر (٥٠)، فتدارك نوري السعيد الموقف وتنازل أمام رغبات الوصي، وقدم صالح جبر وزير الداخلية إستقالته (٥١).

بدأت الانتخابات في لواء الديوانية في (٥ اب ١٩٤٣)، وانتهت في (٥ تشرين الاول ١٩٤٣) (٥٢)، وحصل ثلاثة عشر مرشحاً من لواء الديوانية على عضوية مجلس النواب، اثنان منهم من مدينة المشخاب، داخل الشعلاّن وحل أولاً على لواء الديوانية، وعبد العباس مزهر الفرعون (٥٣)، الذي حل ثانياً على اللواء (٥٤)، وصدرت الإرادة الملكية ببدء اجتماعات المجلس بدورته العاشرة في (١ كانون الأول ١٩٤٣) (٥٥).

عارض النائب داخل الشعلاّن اقرار الميزانية لسنة ١٩٤٣، مفتخراً بأن يكون أحد أعضاء اللجنة المالية المعارضة داعياً بأن تكون المعارضة داخل قبة البرلمان "إن الإخوان المعارضين سواء منهم في مجلس الأعيان أم في مجلس النواب ... رأوا من الأحسن أن تكون المعارضة عن طريق مجالس الأمة وعلى هذا الأساس تشكلت المعارضة في هذا المجلس والأمل إن شاء الله كبير بنجاحها" (٥٦)، داعياً إلى وجود التجانس في الوزارات العراقية التي تشكل "سادتي منذ خمسة وعشرين سنة تشكلت الوزارات العراقية وكان المنتظر التقدم يوماً بعد يوم ولكن مع الأسف حصل التراجع إلى الوراء والسبب إن تشكيل الوزارات كان على أساس غير صالح لأن المطلوب في تشكيل الوزارات وجود التجانس في أعضاء الوزارة ... فإذا سرنا على هذا الأساس فتكون عاقبتنا النجاح وبعبكسه فعاقبتنا الفشل" (٥٧).

وعندما صرح فخامة رئيس الوزراء حمدي الباجه جي، إن تشكيل الوزارات يسير على تقاليد موجودة، أعترض النائب داخل الشعلاّن "إنني أعتقد أيها السادة إننا وصلنا إلى درجة يجب أن نتصالح فيها، إن هذه التقاليد التي أشار إليها فاشلة، وإنما نطلب

الحكم الصالح الذي يستند على الكفاءة بغض النظر عن إن هذا كردي وذاك شيعي أو سني ... إننا نريد حكومة وطنية تحقق أمانينا" (٥٨).

وعند مناقشة لجنة الشؤون الحقوقية لائحة قانون تشكيل المحاكم، إستكر النائب داخل الشعلان "أن نعطي صلاحية مطلقة إلى الحكام الحقوقيين في القضايا الشرعية، وتعلمون ماذا يترتب على القضايا الشرعية من طلاق ونفقة وحضانة وغيرها" (٥٩)، داعياً الحكومة العراقية إلى "أن تعمم القضاء الشرعي في كل لواء من ألوية العراق ... أو على أكثر الأماكن وتجعل المحل الذي لا يوجد فيه قاضي شرع يزوره قاض من محل قريب كما هو الحال في المحاكم المدنية" (٦٠).

وبما إن الحكومة متفقة مع شركة اندروير (٦١) على استلام تمور الزهدي، وجه النائب داخل الشعلان سؤالاً إلى وزير الاقتصاد عن "كمية تمور الزهدي من ألوية الفرات التي تم استلامها فعلاً من قبل الشركة حسب اتفاقية الاحتكار وما هي التدابير المتخذة لتطبيق بنود الاتفاقية فيما إذا كانت الشركة لم تستلم كافة الكمية المتعاقد عليها" (٦٢)، وبعد إجابة وزير الاقتصاد توفيق وهبي، رأى النائب إن جوابه غير كاف فعقب عليه "إن الواجب يقضي أن نطالب الخليفة التي شاركناها في السراء والضراء بتصريف منتوجات العراق بصورة عامة والتمور بصورة خاصة، لأن التمر أهم حاصلات العراق بل وواجب على الحكومة أن تلحف بالطلب ... فان لم تقبل الشركة أن تنفذ التعهد المربوط به فعلى الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية أولاً وتصريف التمور ثانياً" (٦٣).

وأثنى النائب داخل الشعلان على الحكومة، لأنها أتت بلائحة قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلية (٦٤)، لذلك تبنى الدفاع عن هذه اللائحة في مجلس النواب على الرغم من كونه من كتلة المعارضة "نشكر الحكومة عندما تأتي بلائحة قانونية أو لوائح نعتقد بصلاحتها ... سادتي هذه اللائحة أعترض عليها الإخوان في نقاط شتى ومن ضمنها مرور المشروع في أراضي اللزمة (٦٥)، ... إن في إحدى مواد اللائحة ورد أنه إذا كان المشروع قد سبب قطع مجاري مياه الزراع فعلى الحكومة أن تؤمن ذلك فهذه المادة آمنت الضرر الذي يكون على الزراع" (٦٦).

أقترح النائب داخل الشعلان تعديل المادة الرابعة من هذه اللائحة التي تنص على "توزع اللجنة مجاناً بقرار تصدره وبمصادقة مجلس الوزراء كل وحدة على مستثمر ليست له أي أرض أخرى" إلى "توزع اللجنة مجاناً بقرار تصدره وبمصادقة مجلس الوزراء كل وحدة على مستثمر ليست له أية أرض لا تزيد على عشرين مشاركة" (٦٧)، وقد قبل هذا الاقتراح من مجلس النواب.

طالب النائب داخل الشعلان بتشكيل لجنة لدراسة لائحة قانون إدارة الأولوية رقم (٥٨ لسنة ١٩٢٧) جيداً لتأتي إلى المجلس ناضجة (٦٨)، على الرغم من إمتداحه لها "من المعلوم إن الإصلاح لا يكون إلا بطريقة قانونية وذلك بسن لوائح قانونية تؤمن الإصلاح المطلوب وما لا شك فيه إن هذه اللائحة جاءت بمبدأ جديد مستحسن هو إشراك الأهالي في إدارة السلطات المحلية" (٦٩).

استغرب النائب داخل الشعلان من تهيج وغضب رئيس الوزراء حمدي الباجه جي، عندما رفضت اللجنة المالية التي هو أحد أعضائها، لائحة قانون لإضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٤٤ قائلاً "فإذا كانت الحكومة لا تملك رحابة صدر فأرجو من المعارضين أن يكونوا هم أولى من الحكومة برحابة الصدر" (٧٠)، معتبراً إن رفض هذه اللائحة ليس معارضة للحكومة من أجل إسقاطها وإنما "الحكومة نفسها هي التي خلقت هذه المشكلة... نشوة الحكم وغروره جعلت المسؤولين يقولون بكل جرأة نحن صرفنا هذا المبلغ... إنها صرفت هذه المبالغ الطائلة والمجلس مجتمع منذ أربعة أشهر فما المانع للحكومة أن تتقدم بهذه اللائحة قبل شهرين إذا كانت ضرورية... المجلس موجود حين صرف هذا المبلغ فيجب أن يكون المجلس هو المهيمن على الصرف" (٧١).

وأعترض النائب داخل الشعلان على طريقة جمع الأموال وصرفها من قبل الحكومة "أعرف شخصاً مديناً للخزينة ٧٥٠ فلساً، طلب من الجابي تأجيل تحصيلها ليوم واحد أو يومين، لبيع بقرته التي لا يملك غيرها، ولكن الجابي لم يقبل بذلك بل رفضه في بطنه ومات لوقته، فأرجوكم ايها الإخوان، فالأموال التي نجمعها بهذه الصورة من أفراد الأمة... ونصرفها بالألوف على الدعوات والسهرات، أليس من الواجب علينا أن نحاسب الحكومة على هذا التبذير حتى تعرق الجباه وتصفّر الوجوه" (٧٢).

أستغل النائب داخل الشعلان انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليطالب من رئيس الوزراء إطلاق سراح المعتقلين وإلغاء القوانين الاستثنائية، فأجابه رئيس الوزراء " إن الحكومة أطلقت سراح أكثر المعتقلين واستثنت قليلاً جداً منهم وإن أمر إطلاق سراح هذا العدد القليل أيضاً هو تحت النظر" (٧٣)، فرد عليه النائب داخل الشعلان "نظراً لما تفضل به فخامة رئيس الوزراء من إطلاق سراح المعتقلين ومن إعادة النظر في أمر البقية الباقية... فإنني أشكره" (٧٤).

وشكر النائب داخل الشعلان الحكومة على تقديمها لائحة قانون منح نصف راتب للموظفين ورجال الدولة، لافتاً نظرها إلى إن "أعضاء المجلس المحترمين وأعضاء الوزارة والموظفين الممتازين من الدرجة الأولى هم في غنى عن هذه المنحة الصغيرة" (٧٥) منتقداً زملاءه النواب في مداخلة أخرى لعدم تحقيقهم النصاب في بعض جلسات المجلس ، مطالباً باتخاذ الإجراءات بحقهم " فأرجو من ديوان الرئاسة ان يتخذ الاجراءات اللازمة في حق النواب وخاصة الذين هم في بغداد لأنه ليس لهم عذر" (٧٦).

أستنكر النائب داخل الشعلان الحوادث التي وقعت في دار المعلمين العالية وضرب الطالبات والطلاب عاداً تلك الفوضى " من المسؤولين أنفسهم، لذا لا يتمكنون من تطبيق النظام في المدرسة، لأنه قبل هذا لم تتطرق الفوضى إلى المعاهد العالية، فسوء التدبير وعدم رحابة الصدر والاهتمام بأمر الطلاب، جعل هؤلاء يضربون عن الدرس ويتجمعون أمام المدرسة" (٧٧)، وأستنكر وبشدة في جلسة أخرى قول رئيس الوزراء حمدي الباجه جي بأن وزارته عالمة بأن الرشوة متفشية " اعتراف الرئيس بتفشي الرشوة ووجوده في الحكم عشرين شهراً أو يزيد فما عمل ومن فصل؟ وهل يجوز السكوت من فخامته مع العلم؟ وهل يجوز لمجلس الأمة وهو الرقيب أن يسمع هذا الاعتراف الصريح ويسكت" (٧٨).

وعلى عكس استنكاره ونقده لحكومة الباجه جي، فإن النائب داخل الشعلان شكر وزارة توفيق السويدي بعد أن قدمت منهاجها إلى مجلس النواب، "وهذه الوزارة السويدية قدمت منهاجها الذي أطلعتم عليه والذي تشكر عليه ... لإقدامها بما يسر العراق وما يحقق أمانى الأمة العراقية والتعبير عن شعورها في أمر مهم لم تسبق الوزارة

الحاضرة به أي وزارة من أسلافها، بل هي الوحيدة في ذلك وهذا الأمر المهم هو تعديل المعاهدة العراقية – الانكليزية" (٧٩).

وعند طرح لائحة قانون تعديل قانون انتخاب النواب، كان للنائب داخل الشعلان عدة مداخلات على هذه اللائحة، فعندما أعترض النائب أحمد الجليلي من الموصل، على شطب صفة القراءة والكتابة من صفات من يكون منتخباً ثانوياً، قال النائب داخل الشعلان "أستغرب من النائب المحترم كلامه هذا، إن في العراق ٧ بالمائة أو اقل متعلمون و ٩٣ بالمائة أو أكثر لم يشملهم التعليم فشرط القراءة والكتابة في المنتخب الثانوي غمط للحقوق" (٨٠)، كما أقترح النائب داخل الشعلان بتعديل المادة الثامنة التي أجازت لوزير الداخلية تنظيم قائمة مؤقتة بأعداد السكان للمناطق ويصدقها مجلس الوزراء إذا أجريت الانتخابات قبل نشر أول قائمة منظمة بأعداد السكان، أقترح أن تكون "إلى أن يتم تسجيل النفوس العام تجري الانتخابات وفق القوائم الانتخابية السابقة مع ملاحظة ما طرأ عليها من تغيير" (٨١)، كذلك أعترض النائب داخل الشعلان على المادة السابعة والثلاثين من هذه اللائحة التي تلزم المرشح أن يرفق مع طلبه وثيقة محررة يوقع عليها ما لا يقل عن اثني عشر من المنتخبين الثانويين، يبينون فيها حسن اعتقادهم في حياة المرشح على المؤهلات النيابية وأقترح رفعها من اللائحة "لأنها تضطر النائب لأن يستجدي الآراء" (٨٢)، معتقداً إن فيه شيئاً من المس لكرامة النائب وإذا "كانت الحكومة والمجلس لا يوافقان على رفع هذه المادة، أقترح أن يستثنى من ذلك من كان نائباً ... ولهذا أرجو إضافة فقرة على هذه المادة هي أن يستثنى من كان عضواً في مجلس الأمة" (٨٣).

إن جميع المداخلات في هذه الدورة الانتخابية كانت من نصيب النائب داخل الشعلان ولم تسجل أي مداخلة للنائب عبد العباس المزهر، ولعل السبب يعود إلى خبرة النائب داخل الشعلان في أعمال المجلس، لأنه كان عضواً في دورات سابقة، على عكس النائب عبد العباس المزهر فكانت هذه تجربته الأولى في مجلس النواب العراقي، ولعله أراد الاستفادة من وجوده في هذه الدورة الانتخابية لمراقبة أعمال المجلس وآلياته لاكتساب الخبرة اللازمة، التي قد تسعفه في الدورات اللاحقة.

صدرت الإرادة الملكية في (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦) بجل مجلس النواب وإنهاء دورته الانتخابية العاشرة على أن تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية (٨٤)، معللة هذا الحل بسبب إنتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب إلى حالة السلم وضرورة إتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة (٨٥)، وبدأت وزارة نوري السعيد التاسعة (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦-١١ آذار ١٩٤٧) (٨٦)، بالشروع بانتخابات المجلس الجديد وفق أحكام قانون الانتخاب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ (٨٧).

ولما كان هذا القانون الجديد يميز لوزير الداخلية، تنظيم قائمة بأعداد السكان إذا أجريت الانتخابات قبل إجراء تعداد عام للنفوس، لذا أعترض أهالي ناحية الفيصلية، على تخمين عدد نفوس مدينتهم، فأبرق كل من عبد الواحد الحاج سكر وعبد الهادي مجبل الفرعون وتكليف المبدر الفرعون وفريق مزهر الفرعون وعلي الحاج سكر وعلي الحسان وسيد خيون الياسري وناجي المحنة ومدلول الحاج عباس وغيرهم من أهالي ناحية الفيصلية، برقيات إلى قائممقامية قضاء أبي صخير وإلى وزارة الداخلية في (٣١ كانون الأول ١٩٤٦)، "نفوس ناحية الفيصلية ٢٦٧٠٠ حسب التسجيل السابق وتنزيلها يخالف قانون الانتخاب، نجمع على ذلك ونرجو إبقاء نفوس ناحيتنا على ما هي عليه سابقاً" (٨٨).

بدأت الانتخابات الأولية للدورة الحادية عشر في (٥ كانون الثاني ١٩٤٧)، والانتخابات النهائية في (١٠ آذار ١٩٤٧) (٨٩)، وقد فاز بعضوية مجلس النواب عن قضاء أبي صخير باعتباره دائرة انتخابية حسب القانون الجديد السيد عبد المهدي السيد نور الياسري وعبد العباس مزهر الفرعون (٩٠)، وبعد أن أتمت وزارة نوري السعيد التاسعة إجراء الانتخابات قدمت استقالتها، فعهد الوصي إلى صالح جبر بتشكيل الوزارة (٩١) آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨).

ولما اضطر الوصي إلى اقالة وزارة صالح جبر التي وقعت معاهدة بورتسموث إثر قيام الانتفاضة ضدها، وتكليف السيد محمد الصدر بتشكيل الوزارة الجديدة (٢٩ كانون الثاني - ١٦ حزيران ١٩٤٨) (٩٢)، أصدرت هذه الوزارة إرادة ملكية في (٣ شباط ١٩٤٨) بتعطيل أعمال المجلس لمدة خمسين يوماً، اعتباراً من ٣ شباط، ثم أصدرت إرادة

ملكية أخرى في (٢٢ شباط ١٩٤٨) بجل المجلس النيابي بعد أن مضى من مدة التعطيل (٢٠) يوماً (٩٣).

لم تسجل للنائبين السيد عبد المهدي السيد نور الياسري والنائب عبد العباس مزهر الفرعون أية مداخلة خلال هذه الدورة الانتخابية، ويبدو إن قصر عمرها والأحداث التي رافقتها أو التي وقعت خلال فترتها كانت السبب في ذلك (٩٤).

أجرت وزارة محمد الصدر انتخابات مجلس النواب في دورته الثانية عشر في ظل ظروف شاذة، إذ كانت الأحكام العرفية معلنة بسبب حرب فلسطين (٩٥)، والتي حصل فيها (١٢٨) نائباً على مقاعدهم في المجلس النيابي (٩٦)، اثنان منهم عن قضاء أبي صخير هما السيد عبد المهدي الياسري وعبد العباس مزهر الفرعون (٩٧).

تطرق النائب عبد العباس المزهر إلى قضية توزيع الأراضي مستكراً إن "شخصاً واحداً حصل على ستين ألف مشاركة من الأراضي في زمن وزارة سماحة السيد الصدر ووزارة فخامة الباجه جي" (٩٨)، معتبراً إن السبب في ذلك يعود إلى "إنه لما تأتي إحدى الحكومات لا تحاسب الحكومة التي سبقتها" (٩٩).

وعند مناقشة الميزانية لسنة ١٩٤٩، كان من رأي النائب عبد العباس المزهر أن تصرف الأموال في مشاريع معروفة وكثيرة الفائدة و " أن تكون واردات الدولة التي تمثلها هذه الميزانية منصبة فيما يحفظها من الضياع" (١٠٠)، وفي المداخلة نفسها أشار عبد العباس المزهر إلى قضية إعادة المفصولين من الوظيفة "إن الموظف الذي يفصل ينبغي أن يكون لذنوب جناء، فهو والحالة هذه لا يليق مطلقاً أن تناط به أعمال الدولة" (١٠١)، مستكراً إعادة تعيينه "فلا يجب تعيينه في وزارة أخرى إذ إن الحكومة واحدة ولا فرق بين هذه الوزارة وتلك" (١٠٢).

طرح النائب عبد العباس المزهر عند مناقشة لائحة قانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الإعمار مشكلة الأراضي واروائها في قضاء أبي صخير "إن قضاء أبو صخير يعتمد على زراعة الشلب وهذا يتطلب وجود الماء الدائم لإروائه ... وفي السنة الفائتة ماتت أغلب مزارع الشلب بسبب عدم وجود وفرة الماء ... وعلى ذلك قررت الحكومة انشاء ناظم في أدنى الفيصلية قرب شط السيد نور لإحياء زراعة الشلب في القضاء" (١٠٣) طالباً من

السيد نوري السعيد الذي وصفه "بنظري أشفق من الأب على ولده تجاه الجميع" بإيلاء الموضوع الأهمية المطلوبة (١٠٤).

أما النائب عبد المهدي الياسري فقد أستغل وجود معالي وزير الاشغال داخل مجلس النواب ليعلمه "إن طريق أبو صخير – الفيصلية – القادسية من الطرق المهمة في العراق لانه يربط ناحيتين مهمتين في قضاء أبو صخير وان هذا الطريق مهمل من العناية ... حتى انه لا يصلح لمروور الحيوانات وكم حدثت فيه عدة حوادث أدت إلى ذهاب النفوس" (١٠٥)، سائلاً معالي الوزير "فالى متى يبقى هذا الطريق مهملاً ... هل في نية الحكومة تبليط هذا الطريق ومتى يكون العمل فيه" (١٠٦).

وأستغل النائب عبد المهدي وجود وزير الشؤون الاجتماعية ليعلمه أولاً عن منطقته "المنطقة التي أتشرف بتمثيلها هي ناحية الفيصلية ومنطقة يقال لها سوق شعلان" (١٠٧)، وليطلب منه "إن هذه المنطقة فيها مضمد واحد يتعسر عليه دائماً أن يضرب الإبرة في العضلات فيرسلهم إلى مكان آخر فكيف يمكنه أن يعالج المرضى هناك والمنطقة فيها أكثر من ٥٠ ألف نسمة فأرجو من معاليه أن يهتم بهذه المنطقة ويعين لها طبيباً" (١٠٨).

ولدى مداخلته على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١، تطرق النائب عبد العباس المزهر إلى الأقطاع " ليس هناك إقطاعيون بين جميع رؤساء العشائر والدليل على ذلك إن زعيم رؤساء العشائر الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ليس لديه سوى ٤٠٠ مشاركة ... فهل من الحق إن زعيم مثل عبد الواحد مع إخوته لا يملك سوى هذا المقدار من الأرض" (١٠٩)، وفي المداخلة نفسها تطرق عبد العباس المزهر إلى مسألة الثقافة عند العشائر "إن العشائر غير مثقفين وليس بينهم محامون فأعتقد إن طبيعة سكناهم جعلتهم بعيدين عن الثقافة ... ومع ذلك فهم أجل من بعض المحامين الذين اشتروا شهادة الحقوق من سوريا" (١١٠)، مستنكراً التفرقة الطائفية "سادتي الكلام حول التفرقة وذكر سنة وشيعة أمر لا يتفق مع ما نصبوا اليه فنحن عرب وإخوان وعدا ذلك فان هذه النغمة تحزني العراقيين جميعاً فهذا أمر غير صحيح" (١١١).

أنهت الدورة الانتخابية الثانية عشر مدتها القانونية في (٣٠ حزيران ١٩٥٢) بعد أن عقدت أربعة اجتماعات اعتيادية (١١٢)، فصدرت الإرادة الملكية في (٢٩ حزيران ١٩٥٢) بتعطيل مجلس الأمة اعتباراً من (١ تموز ١٩٥٢) (١١٣)، ثم قامت وزارة مصطفى

العمرى (١٢ تموز - ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢) (١١٤)، بجل المجلس النيابى حسب الإرادة الملكية فى (٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢) على أن تكمل الانتخابات وتجمع المجلس الجديد خلال المدة القانونية أى قبل يوم (٢٧ شباط ١٩٥٣) (١١٥).

غير إن حكومة العمرى أجبرت على تقديم استقالتها بسبب انتفاضة تشرين، فعهد الوصى إلى الفريق نور الدين محمود (١١٦)، بتشكيل الوزارة (٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢ - ٢٩ كانون الثانى ١٩٥٣) (١١٧)، التى اضطرت إلى النزول عند إرادة الشعب، فشرعت قانون الانتخاب على أساس مبدأ الانتخاب المباشر، وأجرت الانتخابات للدورة الثالثة عشر فى (١٧ كانون الثانى ١٩٥٣) (١١٨)، وقد فاز فى هذه الانتخابات (٧٦) نائباً بالتزكية و (٥٩) نائباً بالتصويت وشهدت عملية الانتخابات تدخلاً حكومياً (١١٩)، وفاز عن قضاء أبى صخير السيد عبد المهدي الياسرى وعبد العباس مزهر الفرعون بالتزكية (١٢٠).

وجه النائب عبد المهدي الياسرى سؤالاً إلى السيد وزير الزراعة "سبق للحكومة السابقة أن وعدت بإنشاء ناظم يكون شرقى طبر السيد نور، وفعلاً أجري الكشف عن تعيين الموقع الصالح له، وللأسف لم نقف لحد الآن على أى عمل يشير على اهتمام المسؤولين بهذا الأمر، لذا أرجو وأطلب من الحكومة الحاضرة النظر فى الأمر، والاهتمام باغاثة الوف من الزراع فى تلك المنطقة" (١٢١)، فأجابه السيد وزير الزراعة عبد الرحمن جودت "إن هذا المشروع موضع الاهتمام وموضع الدراسة الفنية وسنتتبع من دراسته بعد أيام" (١٢٢)، فرد عليه النائب عبد المهدي "أشكر معالى الوزير وأرجو منه ومن الحكومة الاهتمام بمثل هذه الأمور المهمة التى تتصل بمئات الألوف من الناس، لا إضاعة الوقت فقط فى الدراسة الفنية" (١٢٣).

اقتصرت مداخلات النائبين خلال هذه الدورة الانتخابية على سؤال النائب السيد عبد المهدي الياسرى ومداخلته مع السيد وزير الزراعة، ولعل السبب فى ذلك يعود إلى قصر عمر هذه الدورة الانتخابية، حيث عقدت اجتماعين اعتياديين هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود السبب إلى تدهور صحة النائبين، فالنائب عبد العباس المزهر أصيب بمرض فى القلب، وقد مكث فى المستشفى مدة ستة أسابيع (١٢٤)، أخذ بعدها فترة استراحة طويلة غير انها متقطعة، وحتى عند عودته إلى جلسات المجلس يبدو أنه أثر

الإقلال من الكلام حفاظاً على صحته، أما النائب عبد المهدي فقد قدم طلباً لمنحه إجازة لمدة ثلاثة أشهر لتدهور صحته وضرورة سفره إلى خارج العراق للعلاج (١٢٥)، وكان لهذا أثر في أداء النائبين في الدورات اللاحقة، خاصة وأنهما بقيا يمثلان الدائرة الانتخابية في قضاء أبي صخير حتى نهاية العهد الملكي في المجلس النيابي، فكانا قليلي الكلام، كثيري طلب الإجازات وكثيري التغيب عن جلسات مجلس النواب.

صدرت الإرادة الملكية في (٢٩ نيسان ١٩٥٤) بحل مجلس النواب، والبدء بانتخابات مجلس جديد خلال المدة القانونية (١٢٦)، وتقرر إجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية يوم (٩ حزيران ١٩٥٤) (١٢٧)، وقد أعترض فريق مزهر الفرعون على ترشيح عبد العباس مزهر الفرعون في هذه الدورة الانتخابية على اعتبار انه حكم بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات بسبب قتله سرتيب مزهر الفرعون، الا ان اللجنة التي شكلت لدراسة هذا الاعتراض قد سمحت بترشيح عبد العباس مزهر الفرعون على اعتبار انه حاصل على عفو ملكي بإرادة ملكية سنة ١٩٣٢ من جلالة الملك فيصل الأول (١٢٨).

أجرت وزارة ارشد العمري الثانية (٢٩ نيسان - ٣ اب ١٩٥٤) (١٢٩)، انتخابات الدورة الانتخابية الرابعة عشر في موعدها وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب الاتحاد الدستوري بـ (٥١) مقعداً، اثنان منهم عن قضاء أبي صخير شغلهم كل من السيد عبد المهدي السيد نور الياصري الذي حاز على (٩٣١٩) صوتاً، وعبد العباس مزهر الفرعون الذي حاز على (٩٩٦٩) صوتاً (١٣٠).

عند إجراء هذه الانتخابات كان نوري السعيد خارج العراق، وقد فاز فيها عشرة نواب يمثلون الجبهة الوطنية، فقال نوري السعيد وكان يومها يعالج في إحدى مستشفيات لندن "لن أدع هذا المجلس يجتمع ساعتين" (١٣١)، ولان حزب الاتحاد الدستوري قد حصل على الأغلبية (٥١) مقعداً من أصل (١٣٥) مقعداً، كان من الطبيعي أن يدعى رئيسه نوري السعيد إلى تشكيل الوزارة الجديدة، فأشترط حل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات جديدة لقبول تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة، (١٣٢)، وتحقق لنوري السعيد ما أراد فلم يجتمع المجلس سوى أقل من ساعتين، أستمع خلالها إلى خطاب العرش ثم أجلت اجتماعاته، فقد قبل الملك بشرط نوري السعيد، ودعاه إلى تأليف وزارته الثانية

عشر (٣ آب ١٩٥٤ - ١٧ كانون الاول ١٩٥٥) (١٣٣)، فأصدر في نفس يوم تأليف وزارته إرادة ملكية بحل المجلس النيابي الذي لم يعقد سوى جلسة واحدة في (٢٦ تموز ١٩٥٤) (١٣٤)، وكان سبب هذا الحل وحسبما جاء في الإرادة الملكية المرقمة (٧٠١) في (٣ / ٨ / ١٩٥٤)، "بناء على ما عرضه رئيس الوزراء من ضرورة استفتاء الشعب العراقي حول بعض القضايا الأساسية" (١٣٥).

أصدرت وزارة الداخلية أمراً بالشروع بانتخابات الدورة الانتخابية الخامسة عشر في (١٢ أيلول ١٩٥٤) وفاز معظم النواب بالتزكية (١٣٦)، ومنهم السيد عبد المهدي السيد نور الياسري وعبد العباس المزهر عن دائرة قضاء أبي صخير (١٣٧)، وكان للمعارضة في هذه الدورة الانتخابية مقعدان فقط شغلتهما حزب الاستقلال (١٣٨). أستغل النائب عبد المهدي الياسري، مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨، وحضور وزير المعارف للمطالبة بإنشاء مدرسة متوسطة "إن قضاء أبو صخير محتاج إلى مدارس وبالأخص مدرسة متوسطة وإن أهالي القضاء قد كرروا طلبهم ... أرجو من معالي وزير المعارف إسعافهم" (١٣٩)، كما طالب في جلسة أخرى بإصلاح "طريق الشامية - أبو صخير فهذا الطريق رديء للغاية فقد يتوقف فيه السفر في الشتاء وأعتقد إن الحكومة قد أرصدت له مبلغاً لإصلاحه ولكن لم يباشر فيه لحد الآن" (١٤٠).

أصدرت وزارة نوري السعيد الرابعة عشر (٣ آذار - ١٩ أيار ١٩٥٨) (١٤١) إرادة ملكية بحل المجلس، بسبب قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في (١٧ آذار ١٩٥٨) (١٤٢)، مما أستوجب تعديل الدستور العراقي وحل المجلس النيابي (١٤٣)، فأصدر وزير الداخلية بياناً حدد فيه يوم (٥ أيار ١٩٥٨) موعداً لإجراء انتخابات الدورة الانتخابية السادسة عشر في جميع المناطق الانتخابية في العراق (١٤٤)، فأجريت الانتخابات في موعدها المحدد، وفاز فيها (١١٨) نائباً بالتزكية، اثنان منهم عن قضاء أبي صخير وهم السيد عبد المهدي الياسري وعبد العباس المزهر (١٤٥).

دعا الملك فيصل الثاني مجلس الأمة إلى إجتماع غير عادي، ابتداءً من يوم (١٠ أيار ١٩٥٨)، بالإرادة الملكية المرقمة (٢٣٠) في (٦ أيار ١٩٥٨) (١٤٦)، إلا إنه عاد وعطل اجتماعاته بالإرادة الملكية المرقمة (٢٩٧) في (٨ حزيران ١٩٥٨) اعتباراً من يوم (٩

حزيران ١٩٥٨ (١٤٧)، وبذلك لم يجتمع المجلس سوى (٦) جلسات (١٤٨)، لم تسجل فيها أي مداخلة للنائبين عبد المهدي الياسري وعبد العباس المزهر. لقد مثل أهالي مدينة المشخاب، خلال مدة البحث ١٩٣٩-١٩٥٨ في مجلس النواب العراقي أربع شخصيات، والجدول رقم (٤) يوضح هذا التمثيل (١٤٩).

الدورة الانتخابية	عدد نواب لواء الديوانية	أبناء مدينة المشخاب في مجلس النواب	
		اسم النائب	عشيرته
التاسعة	١٣	١- داخل الشعلان ٢- فريق مزهر الفرغون	آل ابراهيم آل فتلة
العاشرة	١٣	١- داخل الشعلان ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ابراهيم آل فتلة
الحادية عشر	١٣	١- عبد المهدي نور الياسري ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ياسر آل فتلة
الثانية عشر	١٣	١- عبد المهدي نور الياسري ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ياسر آل فتلة
الثالثة عشر	١٣	١- عبد المهدي نور الياسري ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ياسر آل فتلة
الرابعة عشر	١٣	١- عبد المهدي نور الياسري ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ياسر آل فتلة
الخامسة عشر	١٣	١- عبد المهدي نور الياسري ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ياسر آل فتلة
السادسة عشر	١٣	١- عبد المهدي نور الياسري ٢- عبد العباس مزهر الفرغون	آل ياسر آل فتلة

أما مجلس الأعيان فان أعضائه يتم تعيينهم من قبل الملك، ممن لهم ماضٍ مجيد في خدمة الدولة والوطن، وتبلغ مدة العضوية فيه ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ التعيين، تتخللها إجراء قرعة لتغيير نصف أعضائه كل أربع سنوات (١٥٠)، وقد مثل مدينة المشخاب في مجلس الأعيان السيد علوان الياسري والشيخ عبد الواحد الحاج سكر خلال المدة ١٩٣٩-١٩٥٨.

عين السيد علوان الياسري عيناً في مجلس الأعيان في (١١ تشرين الأول ١٩٣٩) حسب الإرادة الملكية ٥٤٢ لسنة ١٩٣٩ (١٥١)، وقد أدى اليمين القانونية في جلسة مجلس الأعيان في (٢٨ تشرين الأول ١٩٣٩) (١٥٢)، وأصبح عضواً في لجنة الأمور المالية والاقتصادية والعسكرية (١٥٣)، وانتهت عضويته في (١٦ تموز ١٩٤١) (١٥٤)، بسبب مساندته لحركة رشيد عالي الكيلاني، ولم تسجل للعين علوان الياسري أية مداخلة خلال مدة اجتماع المجلس (٢٨ تشرين الأول ١٩٣٩ - ٣١ آذار ١٩٤١).

أما الشيخ عبد الواحد الحاج سكر فقد عين عيناً في مجلس الأعيان، حسب الإرادة الملكية المرقمة ٢٣٦ في (١١ آذار ١٩٥٤) (١٥٥)، وأدى اليمين القانونية في جلسة مجلس

الأعيان في (٢١ نيسان ١٩٥٤)(١٥٦)، وأصبح عضواً في لجنة الأمور العسكرية (١٥٧)، وقد بقي عينا في مجلس الأعيان حتى وفاته سنة ١٩٥٦، وقد كان كثير التغيب عن جلسات مجلس الأعيان، ولعل ذلك يعود إلى كبر سنه وإصابته بمرض عضال رافقه حتى وفاته (١٥٨)، له مداخلة واحدة عند مناقشة لائحة تصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا، فبدأ مداخلته بمدح نوري السعيد "تعلمون حضراتكم إن الخدمات التي قام بها فخامته ... كانت خدمة صحيحة لبلاده وقد رافق المغفور له الملك فيصل في كل أعماله وخدماته للعرب وقد قام بالقسط الوافر في بناء هذه المملكة" (١٥٩)، ثم أعقب المدح بالشكر "فنشكر فخامة السعيد على عمله هذا ونرجو له التوفيق والنجاح" (١٦٠)، معتبراً هذه الاتفاقية "نراها مفيدة للعراق وتركيا ... أعتقد أننا سنقوم بعمل ضد الخطر الشيوعي والصهيوني" (١٦١)، طالباً من المجلس العالي "أن يوافق على هذا الاتفاق" (١٦٢).

Abstract

The parliament representation of Al-Mishhkhkab city continued during the Royal regime. In the period of the study, Al-Mishhkhkab city represented its people during the ninth to the sixteenth session by two parliamentarians for each session. The representation was always from Abi Sekher district especially after making the district an independent election constituency since the eleventh session. The parliamentarians were Al-Sayed Abdul Mahdi Noor Al-Yaseri and Abdul Abbas Al-Mizher Al-Faraun for their close relation with Noor Al-Saeed and as members of his party. The people of Al-Mishhkhkab called them "the permanent parliamentarians of Saeed". The Senates council represented the city for the period 1939-1958. Al-Sayed Al-Yaseri represented Al-Mishhkhkab in 1939 and his representation did not last for his support to Mays Revolution an Faraun represented Al-Mishhkhkab in 1954 and his representation did not last also because he died in 1956.

هوامش البحث

- (١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧ ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨) ، ج١، ص٦٨.

- (٢) علي طاهر تركي الحلبي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١)، ص ٩.
- (٣) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٩٦.
- (٤) علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول، ط ٢، (بيروت: دار الكتب، ٢٠١٠)، ص ١٢٧.
- (٥) المصدر نفسه، ص ١١٨.
- (٦) احمد إبراهيم محمد، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١٢)، ص ٣٢.
- (٧) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٧٢)، ص ١٥.
- (٨) علي طاهر تركي، المصدر السابق، ص ١١.
- (٩) تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على: علي صالح الكعبي، نواب ألوية الحلة والديوانية والمتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، ط ١، (السويد: دار الينايع، ٢٠١١)، ص ٢١-٣١؛ عباس عطية جبار، المصدر السابق، ص ٥٣؛ حيدر غانم عبد الحسين، موقف المجلس النيابي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥ - ١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١)، ص ٨١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٨٩-٣٠٠.
- (١٠) عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية، ط ١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤)، ص ٣٠-٣٦.
- (١١) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها، ط ١، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣)، ص ٦٢.
- (١٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ٥، ص ٩٢.
- (١٣) عباس عطية جبار، المصدر السابق، ص ٥٩.
- (١٤) علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.

- (١٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٩)، ص ١٤؛ م. م. ع، الدورة الانتخابية التاسعة، تقرير عن الاجتماع غير العادي لمجلس الأعيان ١٩٣٩، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص ١-٢؛ د. ك. و، ملفات مجلس الأعيان - الديوان، إضبارة باسماء اعضاء مجلس الأعيان، ملف رقم ٣٣٢١ / ٣٠٠، و ١٢، ص ١٧.
- (١٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (١٨)، ٢٤ آذار ١٩٤٠، (بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص ص ٢٧١-٢٧٢.

(١٧) المصدر نفسه.

- (١٨) النكارات : هي شلالات طبيعية ظهرت في شط الفرات نظرا لرخاوة الأرض وبلوغ الفرق بين مستوى الماء في مقدم الشلال ومؤخره بضعة أمتار، نتج من جراء ذلك ان تآكل قاع النهر من جراء سقوط الماء من الاعلى فحدثت اخاديد حتى ظهرت منها عدة شلالات في نهري المشخاب والشامية مما ادى الى انخفاض في مستوى الماء في مؤخر الشلال وبذلك يصعب سقي الأرض سيحا، ينظر: آمنة سعدون عباس، متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القادسية: كلية التربية، ٢٠١٢)، ص ص ١٦-١٧.

- (١٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، المصدر السابق، الجلسة (١٨)، ٢٤ آذار ١٩٤٠، ص ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه .

- (٢٣) المصدر نفسه، الجلسة (٢٠)، ٢٨ آذار ١٩٤٠، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

- (٢٦) المصدر نفسه، الجلسة (٢٢)، ٦ نيسان ١٩٤٠، ص ٣٣٥.

- (٢٧) المصدر نفسه، الجلسة (٢٤)، ١٠ نيسان ١٩٤٠، ص ٣٦٨.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

- (٣٠)المصدر نفسه.
- (٣١)المصدر نفسه، الجلسة (٢٧)، ١٨ نيسان ١٩٤٠، ص ٤١٢.
- (٣٢)المصدر نفسه، الجلسة (٢٨)، ٢١ نيسان ١٩٤٠، ص ٤٣١.
- (٣٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة (١٩)، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.
- (٣٤)المصدر نفسه.
- (٣٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة (٣٥)، ٨ أيار ١٩٤٣، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٢)، ص ٣١١.
- (٣٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق، الجلسة (٢٥)، ٢٤ شباط ١٩٤١، ص ٣١٥.
- (٣٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة الثانية، ١١ تشرين الثاني ١٩٤١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤١)، ص ص ٢٢-٢٣.
- (٣٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق، الجلسة (٢٨)، ١ آذار ١٩٤١، ص ٣٦١.
- (٣٩)المصدر نفسه.
- (٤٠)المصدر نفسه.
- (٤١) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق، الجلسة (٣٠)، ٤ آذار ١٩٤١، ص ص ٣٨٩-٣٩٠.
- (٤٢)المصدر نفسه.
- (٤٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، المصدر السابق، الجلسة (١٣)، ٦ شباط ١٩٤٣، ص ٩١.
- (٤٤)المصدر نفسه، الجلسة (٤٨)، ٨ حزيران ١٩٤٣، ص ص ٤٤٦-٤٤٧.
- (٤٥)المصدر نفسه.
- (٤٦)المصدر نفسه.
- (٤٧)المصدر نفسه.
- (٤٨)المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢، ص ص ١٠-١١.

(٤٩) ان الدورة الانتخابية التاسعة كانت أول دورة انتخابية تحضى باتمام اجتماعاتها الأربعة دون ان يعترضها الحل، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج٦، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٥٠) سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، ط١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ص ١٧٥.

(٥١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج٦، ص ١٦٢-١٦٣.

(٥٢) د. ك. و، ملفات لواء الديوانية، المجالس النيابية، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٨، و ٣٢، ص ٥٠.

(٥٣) عبد العباس مزهر الفرعون (١٩٠٧-١٩٦٨): من شيوخ قبيلة ال فتلة، ولد في المشخاب سنة ١٩٠٧ انتخب نائباً في سبع دورات انتخابية متتالية، توفي عام ١٩٦٨، ينظر: علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥٤) د. ك. و، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٨، المصدر السابق، و ٨١، ص ١٢٨.

(٥٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣)، ص١، كان قد حدد اليوم الأول من تشرين الثاني من كل عام موعداً للبدء بالاجتماع الاعتيادي للمجلس النيابي، غير انه أصبح بموجب قانون تعديل القانون الأساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ يبدأ في الأول من كانون الاول من كل عام، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج٦، ص ١٦٥.

(٥٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٢)، ١٣ أيار ١٩٤٤، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣)، ص ص ٢٧١-٢٧٢.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (١٢)، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٥، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٤)، ص ١٥٨.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) شركة اندروير : شركة بريطانية للتجارة ، احتكرت تسويق وتصدير التمور لوحدها اثناء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حيث تألفت شركة التمور العراقية لتحل

- محلها ، محمد ناجي شعلان الصالحي ، موقف مجلس النواب العراقي من التطورات الاقتصادية و الاجتماعية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب ، ٢٠٠١) ، ص ٥٨ .
- (٦٢) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، المصدر السابق ، الجلسة (١٥) ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٥ ، ص ص ١٩١-١٩٢ .
- (٦٣) المصدر نفسه .
- (٦٤) مشروع استثمار أراضي الدجيلية: هو مشروع ري تقوم الحكومة فيه بفتح جداول واقامة نواظم لقلب الأراضي التي تسقى بالواسطة الى اراض سيحية، واشترطت على اصحاب اللزمة والملاكين المساهمة بتكاليف المشروع او التنازل عن ربع أراضيهم، وقد جاءت الحكومة بمبدأ جديد في هذه اللائحة وهو تقسيم الأراضي الأميرية الصرفة على أساس الملكية الصغيرة، ويكون لسكان المنطقة أولاً والمجاورين ثانياً الارجحية في توزيع الوحدات الزراعية لهذا المشروع، م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٥)، ص ص ١٨-٢١ .
- (٦٥) نظام الالتزام: يعود نظام الالتزام الى ايام الدولة العثمانية، وكان القصد منه خلق طبقة بين الدولة وبين الأهالي تتولى جمع الضرائب (التخمين المقطوع) لضمان وصول ايرادات سهلة على أساس النسبة المئوية البالغة ثلث المحصول وطبقت هذه الطريقة في أراضي العراق ولا سيما في الأراضي الأميرية، ينظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة ١٩١٤-١٩٣٢، (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨)، ص ص ٢٥-٢٦ ؛ احمد خليف العفيفي، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٢، (عمان: دار جرير، ٢٠٠٨) ، ص ١٩٥ .
- (٦٦) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، المصدر السابق ، الجلسة (١٩) ، ١٧ شباط ١٩٤٥ ، ص ص ٢٣١-٢٣٢ .
- (٦٧) المصدر نفسه .
- (٦٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٠) ، ٢٠ شباط ١٩٤٥ ، ص ٢٤٤ .
- (٦٩) المصدر نفسه .
- (٧٠) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٦) ، ٢٤ آذار ١٩٤٥ ، ص ص ٣١٦-٣١٧ .

- (٧١)المصدر نفسه.
- (٧٢)المصدر نفسه.
- (٧٣)المصدر نفسه، الجلسة (٣٥)، ١٣ مايس ١٩٤٥، ص ٤٣٦.
- (٧٤)المصدر نفسه.
- (٧٥)المصدر نفسه، الجلسة (٣٨)، ٢٧ أيار ١٩٤٥، ص ٤٦٨.
- (٧٦) م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثانية ، ٢ كانون الأول ١٩٤٥ ، (بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤٦)، ص ٥.
- (٧٧)المصدر نفسه، الجلسة (١٢)، ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ص ٩٢-٩٤.
- (٧٨)المصدر نفسه، الجلسة (١٧)، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ص ١٧١-١٧٢.
- (٧٩)المصدر نفسه، الجلسة (٢١)، ٥ آذار ١٩٤٦، ص ٢١٠.
- (٨٠)المصدر نفسه، الجلسة (٣٧)، ١٥ أيار ١٩٤٦، ص ٣٧٢.
- (٨١)المصدر نفسه.
- (٨٢)المصدر نفسه، ص ص ٣٨٢-٣٨٣.
- (٨٣)المصدر نفسه.
- (٨٤)د. ك. و، ملفات لواء الديوانية، الانتخابات للمجلس الجديد، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٩، ص ٢، و ٣.
- (٨٥)توفيق السويدي، مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق و القضية العربية ، (بيروت : د. مط، ١٩٦٩)، ص ص ٣٨٦-٣٨٩ .
- (٨٦)عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي - البرلمان الأعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣ دراسة تاريخية، ط١، (بغداد: دار آفاق عربية، ٢٠٠١)، ص ٨٠.
- (٨٧)المصدر نفسه، جعل هذا القانون من القضاء دائرة انتخابية، بعد ان كان كل لواء دائرة انتخابية ورفع عدد النواب من (١١٥) الى (١٣٨) نائباً .
- (٨٨)د. ك. و، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٩، المصدر السابق، و ٥١، ص ٥٧.
- (٨٩)قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية و الحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، (بغداد: وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨) ، ص ٢٤.
- (٩٠)علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ٣٦ .
- (٩١)عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٦٠.

- (٩٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ .
- (٩٣) مها بهجت يونس الصالحى، حل المجالس النيابية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية القانون، ١٩٩٥)، ص ص ٩١-٩٢.
- (٩٤) عقد في هذه الدورة الانتخابية اجتماعان لمجلس النواب، كان الأول اجتماعا غير اعتيادي (١٧ آذار - ٢٠ تموز ١٩٤٧)، واجتماعا اعتياديا (١ كانون الأول ١٩٤٧ - ٣ شباط ١٩٤٨)، ينظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، تقرير المدير العام عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٧)، ص ١؛ م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، تقرير المدير العام عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٨)، ص ص ١-٢.
- (٩٥) يعرب عبد الرزاق الدراجي، الاحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية واثارها السياسية ١٩٢٤-١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القادسية: كلية التربية، ٢٠٠٩)، ص ١٤٢؛ قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٩٦) علي طاهر تركي الحلبي، المصدر السابق، ص ١٧.
- (٩٧) علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ص ٣٧-٣٨.
- (٩٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (٣٧)، ٩ أيار ١٩٤٩، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٨)، ص ص ٦٠٨-٦٠٩.
- (٩٩) المصدر نفسه.
- (١٠٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٣٢)، ١٣ أيار ١٩٥٠، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩)، ص ٤٤٥.
- (١٠١) المصدر نفسه.
- (١٠٢) المصدر نفسه.
- (١٠٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة (١٩)، ٢ شباط ١٩٥٢، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥١)، ص ٢٩٥.
- (١٠٤) المصدر نفسه.
- (١٠٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١٨)، ١ آذار ١٩٥١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٢)، ص ٢٦٣.
- (١٠٦) المصدر نفسه.

- (١٠٧) المصدر نفسه ، الجلسة (٤٦)، ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨١٨.
- (١٠٨) المصدر نفسه.
- (١٠٩) المصدر نفسه، الجلسة (٤٣)، ٦ أيار ١٩٥١، ص ٧٥٩.
- (١١٠) المصدر نفسه.
- (١١١) المصدر نفسه.
- (١١٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٢)، ص ١.
- (١١٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، حل المجلس واجتماعاته، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٩٦٩٠، ١١٩، ص ١٩٠.
- (١١٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٨٠.
- (١١٥) د. ك. و، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٩٦٩٠، المصدر السابق، و ١١٥، ص ١٨١.
- (١١٦) نور الدين محمود (١٨٩٩ - ١٩٨١): ولد في الموصل وتخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول عام ١٩١٧، انضم الى الجيش العراقي في ١٩٢١، عين قائداً للفرقة الثانية ١٩٤١ ومعاوناً لرئيس اركان الجيش ١٩٤٢ وعين في تشرين الأول ١٩٤٨ قائد للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين، ثم رئيس لاركان الجيش ١٩٥١، عهدت اليه رئاسة الوزراء في مرحلة قلقة من تاريخ العراق عام ١٩٥٢، عين عضواً في مجلس الأعيان ١٩٥٣، ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٤)، ج ١، ص ٢٨٧-٢٨٨.
- (١١٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ٨، ص ٣٢٩.
- (١١٨) جرت الانتخابات بموجب المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ في ظل الاحكام العرفية المعلنة ومعظم قادة الاحزاب السياسية والمنتمين لها رهن الاعتقال والصحف الوطنية مغلقة، ينظر: يعرب عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص ١٩١-١٩٢.
- (١١٩) عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ - ١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٧)، ص ٣١.
- (١٢٠) د. ك. و، ملفات لواء الديوانية، الانتخابات النيابية، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٣، و ١١٤، ص ١٢٢.

- (١٢١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، الجلسة الرابعة، ١٥ شباط ١٩٥٣، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٤)، ص ٥٠.
- (١٢٢) المصدر نفسه، الجلسة (١٧)، ٩ نيسان ١٩٥٣، ص ٢٦٧.
- (١٢٣) المصدر نفسه.
- (١٢٤) التقرير الطبي المقدم الى المجلس النيابي، المصدر نفسه، الجلسة الثانية، ٢ شباط ١٩٥٣، ص ٦.
- (١٢٥) الطلب المقدم الى المجلس النيابي، المصدر نفسه، الجلسة (٣٤)، ٢٥ أيار ١٩٥٣، ص ٦٨١.
- (١٢٦) د. ك. و، ملف رقم ٥٩٠٣ / ٢٣٠٥٩٠٧، المصدر السابق، و١٨، ص ١٨.
- (١٢٧) المصدر نفسه، و ٢٤، ص ٢٤.
- (١٢٨) د. ك. و، ملفات لواء الديوانية، انتخابات المجلس النيابي، ملف رقم ٦٢٠٩ / ٣٢٠٥٩٠٧، و ٨٤، ص ص ٩٤ - ٩٦.
- (١٢٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٠٩.
- (١٣٠) د. ك. و، ملف رقم ٥٩٠٣ / ٣٢٠٥٩٠٧، المصدر السابق، و ١١٤، ص ١٢٢.
- (١٣١) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص ص ٦٢ - ٦٣؛ عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (١٣٢) مها بهجت يونس صالح، المصدر السابق، ص ٩٢.
- (١٣٣) عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ٥٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٣٣.
- (١٣٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة عشر، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٤)، ص ٨.
- (١٣٥) د. ك. و، ملف رقم ٩٦٩٠ / ٣٢٠٥٠، المصدر السابق، و ١٢، ص ١٣٢.
- (١٣٦) بشير حمود كاظم الغزالي، دور المعارضة النيابية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ١٩٩٥)، ص ١٦٩.
- (١٣٧) د. ك. و، ملف رقم ٥٩٠٣ / ٣٢٠٥٩٠٧، المصدر السابق، و ١١٤، ص ١٢٢.
- (١٣٨) بشير حمود كاظم الغزالي، المصدر السابق، ص ١٦٩.
- (١٣٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، الجلسة (١٧)، ٢ شباط ١٩٥٨، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨)، ص ٣١١.
- (١٤٠) المصدر نفسه، الجلسة (١٩)، ٥ شباط ١٩٥٨، ص ٣٥٦.

- (١٤١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٠٨.
- (١٤٢) الاتحاد الهاشمي: هو اتحاد كونفدرالي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية، وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد مع احتفاظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها، ان ملك العراق هو رئيس الاتحاد، وان مقر حكومة الاتحاد يكون بصفة دورية ستة اشهر في بغداد وستة اشهر في عمان ، ينظر: غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية ١٩٣٩ - ١٩٥٨، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ٢٤٢.
- (١٤٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣١٣.
- (١٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .
- (١٤٥) د. ك. و، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٣، المصدر السابق، و ١١٤، ص ١٢٢.
- (١٤٦) د. ك. و، ملف رقم ٣٢٥٠/٩٦٩٠، المصدر السابق، و ٥، ص ١٥.
- (١٤٧) المصدر نفسه .
- (١٤٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة عشر، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨)، ص ص ٦٠-١.
- (١٤٩) تم اعداد هذا الجدول اعتمادا على: علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ص ٨٠ - ١٢٥؛ د. ك. و، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٣، المصدر السابق، و ١١٤، ص ١٢٢؛ د. ك. و، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٠٩، المصدر السابق، و ٧٩، ص ١٢٥، و ٨١، ص ١٢٨، و ٨٩، ص ١٣٧؛ د. ك. و، ملفات لواء الديوانية، الانتخابات لقضاء أبي صخير، ملف رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩١٢، و ٨٤، ص ص ٩٤-٩٦؛ محاضر مجلس النواب للدورات الانتخابية من التاسعة - السادسة عشر.
- (١٥٠) محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية التربية "ابن رشد"، ١٩٩٥)، ص ص ١٤ - ١٥.
- (١٥١) د. ك. و، ملفات مجلس الأعيان - الديوان، اضبارة شخصية السيد علوان الياسري ، ملف رقم ٣٣٢١/٢٢٤، و ٢٠، ص ٢٠.
- (١٥٢) م. م. ع، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (١٧)، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٩، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص ٢٨١.
- (١٥٣) م. م. ع، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير عن أعمال اللجان خلال الاجتماع العادي لمجلس الاعيان لسنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص ٢.

- (١٥٤) د. ك. و، ملف رقم ٣٠٠ / ٣٣٢١، المصدر السابق، و ١٢، ص ١٧.
- (١٥٥) المصدر نفسه، و ١٣، ص ١٨.
- (١٥٦) م. م. ع، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، الجلسة (٦)، ٢١ نيسان ١٩٥٤، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٤)، ص ص ٥٨ - ٥٩.
- (١٥٧) م. م. ع، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، الجلسة الأولى، ١ كانون الاول ١٩٥٤، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٥)، ص ٤.
- (١٥٨) علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ص ١٠٨ - ١٠٩.
- (١٥٩) م. م. ع، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، المصدر السابق، الجلسة (١١)، ٢٦ شباط ١٩٥٥، ص ١٧٦.
- (١٦٠) المصدر نفسه.
- (١٦١) المصدر نفسه.
- (١٦٢) لائحة قانون تصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا لسنة ١٩٥٥: هي عبارة عن حلف عسكري بين العراق وتركيا، ويضع هذا الميثاق العراق في حالة دفاع مشترك مع تركيا، وقد ابقى نوري السعيد الباب مفتوحا لباقي الدول للدخول فيه، المصدر نفسه، ص ١٧٦.

قائمة المصادر والمراجع

اولا : الملفات الوثائقية

ت	رقم الملف	رقم التصنيف	الجهة المصنفة	عنوان الملف
١	٥٩٠٨	٣٢٠٥٩٠٧	لواء الديوانية	المجلس النيابية
٢	٥٩٠٩	٣٢٠٥٩٠٧	لواء الديوانية	الانتخابات للمجلس الجديد
٣	٩٦٩٠	٣٢٠٥٠	وزارة الداخلية	هل المجلس و اجتماعاته
٤	٥٩٠٣	٣٢٠٥٩٠٧	لواء الديوانية	الانتخابات النيابية
٥	٦٢٠٩	٣٢٠٥٩٠٧	لواء الديوانية	انتخابات المجلس النيابي
٦	٥٩١٢	٣٢٠٥٩٠٧	لواء الديوانية	الانتخابات لقضاء ابي صخير
٧	٢٢٤	٣٣٢١	مجلس الاعيان - الديوان	اضياره شخصية السيد تالان الياسري
٨	٣٠٠	٣٣٢١	مجلس الاعيان - الديوان	اضياره باسماء اتضاء مجلس الاعيان

ثانياً: محاضر مجلسي النواب والاعيان

١- محاضر مجلس النواب

- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، (بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤٠).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤١).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٢).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٣٩).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٣).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٣).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٤).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٥).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٦).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر، تقرير المدير العام عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٧).
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر، تقرير المدير العام عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٨).

- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٨) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٩) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٢) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥١) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٢) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٤) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة عشر ، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٤) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٨) .
- م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة عشر ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٨) .

٢- محاضر مجلس الاعيان

- م . م . ع ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير عن الاجتماع غير العادي لمجلس الاعيان ١٩٣٩ ، (بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) .
- م . م . ع ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٣٩ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) .
- م . م . ع ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير عن اعمال اللجان خلال الاجتماع العادي لمجلس الاعيان لسنة ١٩٣٩-١٩٤٠ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) .
- م . م . ع ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٤) .

- م . م . ع ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ،
(بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٥) .

ثالثا : الرسائل و الاطاريح

- ١- أحمد ابراهيم محمد، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ - ١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١٢).
- ٢- آمنة سعدون عباس، متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القادسية: كلية التربية، ٢٠١٢).
- ٣- بشير حمود كاظم الغزالي، دور المعارضة النيابية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ١٩٩٥).
- ٤- حيدر غانم عبد الحسين، موقف المجلس النيابي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥ - ١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١).
- ٥- عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٧٢).
- ٦- عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ - ١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٧).
- ٧- علي طاهر تركي الحلبي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩ - ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١١).
- ٨- محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية التربية "ابن رشد"، ١٩٩٥).
- ٩- محمد ناجي شعلان الصالح، موقف مجلس النواب العراقي من التطورات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة: كلية الاداب ، ٢٠٠١) .
- ١٠- مها بهجت يونس الصالح، حل المجالس النيابية في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية القانون، ١٩٩٥).

١١- يعرب عبد الرزاق الدراجي، الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية ١٩٢٤ - ١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القادسية: كلية التربية، ٢٠٠٩).

رابعاً : الكتب العربية

- ١- أحمد خليف العفيفي، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٢، (عمان: دار جرير، ٢٠٠٨).
- ٢- توفيق السويدي، مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: د. مط، ١٩٦٩).
- ٣- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الأهالي منها، ط١، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣).
- ٤- سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٤٥، ط١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨).
- ٥- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨).
- ٦- عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩ - ١٩٤٥ دراسة تاريخية، ط١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤).
- ٧- عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي - البرلمان الأعيان والنواب ١٩٤٥ - ١٩٥٣ دراسة تاريخية، ط١، (بغداد: دار آفاق عربية، ٢٠٠١).
- ٨- علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط٢، (بيروت: دار الكتب، ٢٠١٠).
- ٩- علي صالح الكعبي، نواب ألوية الحلة والديوانية والمتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨، ط١، (السويد: دار الينابيع، ٢٠١١).
- ١٠- عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة ١٩١٤ - ١٩٣٢، (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨).
- ١١- غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية ١٩٣٩ - ١٩٥٨، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٠).
- ١٢- قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨).

مشاركة أهالي مدينة المشخاب في الحياة النيابية في العراق..... (٣٢٦)

١٣- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩).

١٤- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٤).